LEBANON

كلمة معالي الوزير في مؤتمر مراكش
"الإعلان العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية"

أصحاب الفخامة والمعالي،

سيداتي وسادتي،

الشكر على الإستضافة والتقدير للجهد الدولي المبذول لتنظيم الهجرة بغية الإستفادة منها بدل البلاء بها، بحيث تظهر الوثيقة الختامية الحرص على توطيد ثقافة قبول الآخر، وهي ثقافة بلدي لبنان التي علىَها تربّينا، وبِها غلَبنا الإرهاب، وإنتصَرنا للتعددية والتسامح والحوار.

فالهجرة إذا أحسنّا إدارتها تؤدّي الى تنوع حضاري، وتكون مصدر غنى وسلام لبلداننا، وإذا أسأنا التحكم بها وتركناها من دون ضوابط تؤدي الى فوضى حضارية وتكون مصدر تصادم وإقتتال لشعوبنا.

من هنا ضرورة عدم الخلط بين فئة اللاجىء والنازح وفئة المهاجر، وبين المهاجر الشرعي والمتسلل الغير

شرعي، وضرورة عدم الخلط بين حقوق الإنسان مهما كان، وبين سيادة الدولة ومصلحة شعوبها مهما كلّفت. فاللاجيء له حقوقه الإنسانية دون أن تعطيه هذه الصفة حقوقاً على الدول أو مساً بسيادتها.

- الهجرة خيار أما اللجوء فقسري، وقبول الهجرة حق سيادي للدول المضيفة أما اللجوء فمفروض عليها،
- الهجرة هي طموح أما اللجوء فيأس،
- الهجرة هي البحث عن أرض الأحلام أما اللجوء فالبحث عن الأمن والأمان،
- الهجرة هي تنوع على قدر الحاجة أما اللجوء فمس بالتنوع،
- الهجرة ساهمت في صناعة عظمة بعض الدول أما اللجوء فساهم في تخريبها وإنحطاطها،

لذلك كان موقف لبنان ضرورة التمييز بين الإتفاق الخاص بالهجرة المنظمة والإتفاق الخاص باللاجئين، لإختلاف طبيعة الإتفاقين وأطرهما القانونية، كذلك موقفنا المشدّد على الطابع الغير إلزامي لهذه الوثيقة وإحترامها لسيادة الدولة وخصوصياتها في تحديد سياساتها الوطنية وأولوياتها المتعلقة بالهجرة.

أيها الحضور،

لقد دفع لبنان باهظاً ثمن حروب الآخرين على أرضه، فتكبد أغلى فاتورة لإنشاء كيان إسرائيل الغاصب، وأستقبل أكثر من أربعمائة الف نازح فلسطيني، يعيشون على أرضه منذ سبعين عاماً، كما دفع أعلى ثمن لأزمة سوريا وأستقبل مليون ونصف من النازحين السوريين منذ سبع سنوات، وهو بذلك يُسجّل أعلى نسبة لجوء ونزوح في تاريخ البشرية وصلت الى 200 في الكيلومتر المربع الواحد، إضافة الى وقوعه على تقاطع محاور الصراعات الإقليمية والدولية والقومية والدينية.

التي تكلّف إقتصاده خسارة مئات المليارات من الدولارات.

لست هنا للبكاء على واقع فرض علينا، ولست هنا للتنصل من مسؤوليةٍ إنسانيةٍ تُفرض علينا في كل مرة يشتدُّ فيها خوف أقليةٍ على مصيرها؛ فلبنان الكبير بإنسانيته أكبر من أي دولةٍ أُخرى، وهو لم يوقع على إتفاقية اللجوء لسنة 1951 لأن دستوره ينص على أنه ليس بلد لجوء، ولكنه بإنسانيته إستقبل الهاربين من عصابات الهاجانا في فلسطين ومجموعات الإرهاب في سوريا؛ وفتح اللبنانيون بيوتهم وساحاتهم، مساجدهم وكنائسهم للنازحين السوريين، وتحمل لبنان الأعباء والخسائر منفرداً، وهو يستحق أن يقف الجميع إحتراماً له، لا أن يحاول الكثيرون أن يوقفوا سيول اللاجئين داخل أرضه خوفاً من تدفقهم نحوهم بإنتظار حلٍ سياسي، فيدفع لبنان وحيداً ثمن الحربِ وثمن الحلّ.

صاحب النيافة،

أنا المشرقي اللبناني المسيحي المؤمن بوحدة البلدان والرافض لتقسيمها، العامل لدولة المواطنة والدافع لثمنِ طائفيتِها، المتشرِّب لثقافة التنوع والمقاوم للذوبان بالآخر، أقول أني لا أوافق على بعض سياسات الكنيسة بخصوص الهجرة. فأنا مع كل حالة فردية طبيعية تؤدي لغنى صاحبها وإغناء المجتمع الذي يندمج فيه، واللبنانيين رائدين في ذلك، وأنا ضد كل الحالات الجماعية القسرية التي تؤدي الى حقد متعاظم عند أصحابها والى إفقارٍ للمجتمعات المضيفة، ولبنان صاحب أقسى تجربة في ذلك.

أنا هنا لأناشدكم بأن الحل الوحيد للنزوح الجماعي هو في العودة الآمنة والكريمة والمستدامة والممرحلة للنازحين السوريين الى بلادهم، وكل حلٍ آخر سوف يبقي الخنجر في قلب لبنان والسكين على أعناقكم. سوريا اليوم آمنة بمعظمها والسوريون بمعظمهم يريدون العودة إن ساعدناهم وخصّصنا لهم أمولاً لتشجيعهم على العودة الى بلداتهم وليس لبقائهم في

بؤسهم. الفرصة متاحة ويجب التخلي عن أجنداتٍ سياسية لن تتحقق بربط العودة، فكّروا بأجندات مجتمعاتكم التي تهددها غزوة اليمين المتطرف بسبب اللجوء، فأفكار وتيارات الثلاثينيات بدأت تعود الى أوروبا، وها هي موجات الشوارع وصناديق الإنتخاب تترافق مع موجات النزوح، ولن تبقي أياً منكم في إجتماعاتنا اللاحقة، ولن تبقي في أوروبا نجاح ما تحقق مِن وحدة.

السيدات والسادة،

في مقابل سوداوية النزوح واللجوء هناك نصوع ظاهرة الهجرة كمصدر إثراء للمجتمعات، فللبنان تاريخ مشرق معها، ويقدَّر الإنتشار اللبناني بحوالي أربعة عشر مليوناً في كل أصقاع العالم؛ مقابل أربعة ملايين مقيمين قدموا إنجازات كبيرة نفتخر بها، وتبوّأوا مناصب سياسية وإقتصادية وعلمية متقدمة في دولهم، لا بل تخطت نجاحاتهم حدود الدول المضيفة لتصل الى العالمية، وهي بالآلاف، لذلك وإعتزازاً بهم وإيماناً

بتعزيز الروابط بينهم وبين لبنان إتخذت الدولة اللبنانية مجموعة من التدابير؛

كإقرار قانون لإستعادة الجنسية اللبنانية، وقانون لإنتخاب اللبنانيين المقيمين في الخارج، وتقديم الحوافز المالية للمنتشرين المستثمرين، والقيام بالمؤتمرات الإغترابية الدورية وكافة النشاطات والبرامج التي تعزز الإنتماء الى الوطن الأم.

الحضور الكرام،

لبنان يفتخر بمنتشريه ومهاجريه لأنهم لم يشحدوا يوماً بل قدّموا وأعطوا، ولكنه ينوء تحت عبء النازحين واللاجئين لأنهم لا يقدروا سوى أن يأخذوا دون أن يعطوا.

نعم للهجرة المنظمة والقانونية، ولا وألف لا للجوء المزيف والنزوح المقنَّع.

عشتم، عاشت سيادة الدول، وعاشت الإنسانية.